تيسير النحو عند المحدثين

م.م/ سهـــاد حمـــدان أحمـــــد
جامعة تكريت / كلية التربية / قسم اللغة العربية

المقدمـــــة

الحمد لله الذي يفتح بحمده كل رسالة ومقالة والصلاة والسلام على محمد المصطفى صاحب النبوة والرسالة وعلى آله وأصحابه الهادين من الضلالة.

أَما بعد: فكثيراً ما اشتكى دارس اللغة العربية من صعوبة النحو وتعقيده، وعلى اثر ذلك ظهرت عدة محاولات من المحدثين لتيسير النحو وتسهيله للمتعلمين والمعلمين.

فدرست هذه المحاولات مقسماً إياها على مبحثين الأول : تناولت فيه أسباب التيسير في ثلاثة محاور هي : صعوبة النحو ،والعامل، والإعراب ، فأسباب صعوبة النحو عديدة منها ، طبيعة النحو نفسه ، والاختلاف في رواية الشعر والاختلاف في القراءات فضلاً عن نظرية العامل التي جرت معها العِلل والاقيسة .

أَما المبحث الثاني فتناولت فيهِ محاولات المحدثين المهمة ، وهي خمس محاولات، منها ما درست النحو العربي بإحيائه عند إبراهيم مصطفى ، وبتجديده عند أمين الخولي أو بالنقد والتوجيه عند المخزومي ، وأخرى بتيسيره عند عبد الستار الجواري ، واخيراً النحو العربي نقد وبناء عند إبراهيم السامرائي .

علماً أَني رتبت دعوات التيسير تبعاً للأسبق والأقدم في دعوته ، وان كانت المدة الزمنية التي تفصل بين كل واحد منهم هي مدة قصيرة ، فرأيت في ذلك الأجدر من الناحية المنهجية والعلمية ، وأرجو أَن أوفق في دراسة هذا الموضوع.

المبحث الأول: أسباب التيسير

أولا، صعوبة النحو

كان من بين الأسباب التي دعت إلى التيسير عند المحدثين هي صعوبة النحو حيث رأوا أنها مادة قد أُلِفت في عصر بعيد لم تعد تلائم العصر الحالي وطلابه : ((وكان عسيراً على طلاب النحو إن يتزودوا بهذه المادة لكثرة مسائلها ، ووعورة مسالكها وإنهم ملزمون بمعرفة الأساليب النحوية التي لم تسلم إلى النحو وحدهُ بل استعارت أساليب أهل المنطق وعلماء الكلام))[1].

مجلة سر من رأى
ISSN: 1813 - 6798
مجلة للدراسات الانسانية محكمة متخصصة
تصدر عن كلية التربية / جامعة سامراء

ولم تقتصر صعوبة النحو على الدارسين بل المدرسين أيضا : ((يبدأونهُ فلا يكادون يبلغون منهُ غاية أو يصلون فيه إلى نهاية ويخوضون منهُ في أتيٍّ زاخر ، لا أول ولا آخر لا يعرفون مداه ، ولايدركون منتهاه كلما توسعوا فيه اتسع أَمامهم مجاله ، وتشعبت مسالكه فشغلتهم فيهم الوسيلة عن الغاية))[٢].

والذي جعل النحو صعباً على هذه الشاكلة هي عدة أسباب كان قد أشار إليها قبل أي نحوي ، وهو الخليل بأَن ما في النحو قد أصبح ما لا يحتاج إليه ، وأورد ذلك نقلاً عن شوقي ضيف في مقدمة كتاب : (الرد على النُحاة) في حين نقل عنه الجاحظ في أوائل حيوانه لا يصل احد من علم النحو إلى مايحتاج اليه حتى يتعلم ما لا يحتاج إليه[٣].

وهذه الصعوبات كثيرة الجوانب منها نظرية العامل ، والاستشهاد بالشعر وجعلهُ أساسا في وضع القواعد العامة للنحو بدلاً من القرآن وغلبة المنطق ، والتركيز في الإعراب ، وهو جزء من النحو وما جره ذلك من التقديرات والتأويلات ، فضلاً عن الخلافات النحوية بين النحاة .

ومن بين الأسباب التي جعلت النحو معقداً هو إغراقه بالمنهج الكلامي إذ تسللت إليه مصطلحات الكلام ، ومبادئه وأصوله وأخذ النحاة يعالجون مسائل اللغة والنحو ،وكأنهما من فروع الفلسفة أو علم المنطق لاذوق فيها ولا حياة[٤].

وكان أبو علي الفارسي من نحاة القرن الرابع البارزين شديد الضيق بما آل اليه النحاة من فلسفة النحو ومنطقتهُ،وكان كثير اللوم بما يصدر عن الرماني ،وهو من معاصريه الذي كان ينهج منهج المتكلمين ،واستمع اليه ذات مرة يملي على أصحابه مما لم يألفه أبو علي فقال : إن كان النحو ما يقوله الرماني فليس معنا منه شيء،وان كان ما نقوله فليس معه منه شيء ، وهذا يفسر لنا ما آل اليه النحو من صعوبة في ذلك العصر قبل هذا العصر . فضلاً عن اضطراب القواعد والإعراب[٥].

كما أن الشذوذ في التفرق والتفرد في الآراء النحوية من أخطر الأنواع جميعاً ،وقد أساءت هذه الآراء إلى النحو العربي لكثرة تباين أصحابها تبايناً شديداً يقوم على التعسف والتخبط ، وهذا النوع هو الذي دفع الباحثين والدارسين إلى أن ينظروا إلى النحو العربي نظرة نفور ويتهمونهُ بالتعقيد والتخلف[٦].

ثانياً: العامل

وهو أحد المعضلات التي جعلت النحو يُتهم بأنه معقد وصعب على الدارسين ، وكان من أوآئل من تنبهوا إلى نظرية العامل هو ابن جني ، إذ رأى أَن الحركات يضعها المتكلم وليس ما ذهب اليه النحاة ، وأحسب أن ابن جني لم يكن يقصد التيسير في حد ذاته ، وإنما كان دافعه عقائدياً شأنه شأن ابن مضاء (٥٩٢ هـ) التي دفعتهُ عقيدتهُ الظاهرية إلى تأليف كتابه الرد على النُحاة[٧].

رأى شوقي ضيف أن : ثورة ابن مضاء على سيبويه ونُحاة المشرق إنما هي امتداد لثورة دولة الموحدين – وكان رئيس قضاتها – على فقهاء المذاهب الأربعة الكبرى المشرقية : المذهب الحنفي والمالكي والشافعي والحنبلي وكانت الدولة تعتنق المذهب الظاهري الذي ينكر العِلل والاقيسة في الفقه والتشريع ومضى ابن مضاء على هُدى هذا المذهب ينكُر في إصرار نظرية العامل في النحو ، وما جرت اليه من ركام الاقيسة والعِلل))[٨].

ويبدو أَن شوقي ضيف من أولئك الداعين إلى إلغاء العامل في النحو إذ يقول متسائلاً عن فكرة العامل عند ابن مضاء : ((هل يستطيع أحد أن ينكُر ما يقوله ابن مضاء ، من أن الذي يصنع الظواهر النحوية في الكلمات ،من رفع ونصب وجر ، إنما هو المتكلم نفسهُ ، لا ما يزعمه النُحاة من الأفعال وما شاكلها من الأسماء والحروف))[٩].

ويرى شوقي ضيف أن نظرية العامل فاسدة في ذاتها لما جرتهُ على النحو من تقدير في العبارات ، لعوامل ومعمولات في أبواب الضمائر المستترة ، والتنازع والاشتغال ، ونواصب المضارع مثل الفاء والواو ، وهذه التقديرات جعلت النُحاة يبالغون إلى درجه أنهم يرفضون أساليب صحيحة في العربية ويستبدلونها بأساليب واهية ، فضلاً عما جرته من عِلل واقيسة يعجز ثاقب الحس والعقل عن فهمها ، وذلك لأنها تُفسر فروضاً للنُحاة وظنوناً مبهمة[١٠].

ويكاد يجمع كل الداعين إلى التيسير على إلغاء العامل بدءاً من إبراهيم مصطفى إلى آخر الداعين للتيسير وكأنها قد أصبحت هماً على المدرسين قبل الدارسين.

ويرى الدكتور مصطفى السقا أن العامل من صنع المتأخرين من النُحاة وليس القدماء من أمثال عيسى بن عمر ويونس بن حبيب ، والخليل وأَظنهُ يقصد بالمتأخرين المبرد وتلاميذهُ إذ يقول : ((إن القارئ لا يحس إلا أثراً خفيفاً جداً لنظرية العامل في كتب القدماء ، أما المتأخرون فقد فتنوا بتلك النظرية ، وطبقوها في جميع أبواب النحو --- وقد أولِع النُحاة بنظرية العامل ولوعاً شديداً فجعلوا لكل أثر إعرابي في تركيب الجملة عاملاً مؤثراً فيه

من فعل أو اسم أو حرف))[١١]،وهذا رأي المخزومي ، ومصطفى السقا أيدهُ في رأيهِ عند تصديره لكتاب النحو العربي نقد وتوجيه .

وأخذ النحو نتيجة نظرية العامل ينحرف عن طريقه، ويتحول إلى درس ملفق غريب يخلو من سمات الدرس

اللغوي، وتحول إلى درس في الجدل يعرض النُحاة فيه قدرتهم في التحليل العقلي بما يضعونه من نظريات للمشاكل التي يخترعونها ويقترحون الحلول لها، وأما الجدوى والوظيفة من دراسة النحو فأمر لهُ المنزلة الثانية من عنايتهم واهتمامهم(١٢).

والعامل كما يقول النُحاة لفظي ومعنوي ((فأما العامل اللفظي : فمثالهُ الفعل الذي يعمل الرفع في الفاعل ، وحرف الخفض أو الجر الذي يعمل الجر في الاسم ، وأما العامل المعنوي فمثالهُ الابتداء الذي يعمل الرفع في المبتدأ عند جمهور البصريين وفي المبتدأ : الخبر عند طائفة منهم))(١٣).

ومثال على العامل من قواعدهم العامة التي كلها عجب يجافي الطبع بأن النصب لا يعمل في الأسماء إلا الأفعال ولكننا نرى أن أسلوب النداء يخلو من الفعل وهو منصوب وأين أثر النصب ؟ وكيف الخروج من هذا المأزق؟.

فلا بد من تقدير العامل حتى ولو خرج الكلام عن الغرض الذي يُبنى من أجله ، فجاء تقدير العامل في اسلوب النداء (أدعو) أو (أُنادي) ، فإذا قلنا يا عبدالله ، فتأويله وتقديره أدعو عبدالله غير مكترثين بانحراف الاسلوب من الإنشاء إلى الخبر طالما أن العامل قد وجدوه ، ولم يسلم من العامل لا المدرسة البصرية ، ولا الكوفية ، ولكن المدرسة البصرية كانت أكثر امعاناً في التأويل والفلسفة وعلم الكلام ، كل ذلك دعا المحدثين إلى التيسير(١٤).

ثالثاً: الإعراب

الإعراب ظاهرة لغوية قديمة عرفتها اللغات القديمة دليلاً على مواقع الأسماء في الكلام ، فهي موجودة في اليونانية القديمة واللاتينية وموجودة في اللغات السامية ، وفي هذه اللغات الإعراب فيها أعسر وأوعر مايواجهون من عقبات ومصاعب في قواعدها ، واللغات الحديثة قد تمردت على هذه الظاهرة وانسلخت منها واصبحت تعتمد

على ترتيب الكلام وتركيبه دليلاً على معنى الكلام ، وهذا واضح في لغتنا العامية الحديثة ، فالأفكار والمشاعر التي تعبر عنها ابسط وأيسر من أن تحتاج إلى هذه الدلالة على المعنى وموقعه في الكلام(١٥).

والعربية اللغة الوحيدة التي احتفظت بالإعراب من دون اللغات الجزرية (السامية) الأخرى ، لأَن الإعراب كان موجوداً ، ولا سيما في اللغات التي تستعمل المقاطع في كلامها ومنها الاكدية (٢٥٠٠) قبل الميلاد .،

إذ كانت لغة معربة، والبابلية والآشورية كانتا تعرفان الإعراب، وكذلك العبرية والآرامية والحبشية(١٦).

واختلف مفهوم كل من النحو والإعراب في المباحث اللغوية فقد سُمي النحو اعراباً والإعراب نحواً ،ولقد سُمي النحو بهذه الظاهرة لكونها تجمع الضوابط المميزة لكلام العرب(١٧).

: ((وإلا لما كان هناك مسوغ لتسمية النحو بعلم الإعراب ، ولما سمى ابن جني كتابه (سر صناعة الإعراب) ، وان لم يكن خالصاً للنحو ، ولما سمى ابن هشام كتابه (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب) ولما أطلق على بعض الكتب اسم الإعراب ووسموها به من أمثال اعراب القرآن للزجاج وإعراب القرآن للنحاس والبيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري))(١٨).،

إن المسألة هي قضية الإعراب التي رافقت وضع النحو حتى طغت ناحية الإعراب على كل الظواهر اللغوية الأخرى من نفي، واثبات، وإنشاء، وإخبار، وتعجب، واستفهام(١٩).

وتعاريف الإعراب عند النُحاة كثيرة وعديدة فعرفه سيبويه وابن السراج وابن الانباري وأبو علي الفارسي والزمخشري وابن عصفور وابن الناظم وابن هشام ، والتعريف الجامع الشامل الذي لم يختلف عن سابقيه هو تعريف بن هشام بقوله : الإعراب أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل(٢٠).

وجميع تلك التعريفات جعلت الإعراب محصوراً بين أمرين لا ثالث لهما، وهما آخر الكلام والمؤثر: أي العامل

وكان لهما توجيه البحث النحوي وجهة استحوذت على أذهانهم وربطت بين الحركة وتأثير العامل(٢١).

وعلى اثر هذا تشعب الإعراب وتفرع واشتغل النحويون بتلك الشُعب والفروع وابتعدوا عن جوهر وظيفة النحو حتى صار الإعراب أعسر ما في النحو وأصعبه(٢٢).

وقد عد إبراهيم مصطفى الفتحة ليست علماً على إعراب ((ولكنها الحركة الخفيفة المُستحبة))(٢٣).

فمعنى ذلك إن الفتحة عنده لا معنى لها طالما هي ليست بعلم إعراب.

ولا بد أن نشير إلى رأي قطرب في الحركات الإعرابية ، الذي كان رأيه مخالفاً لما ذهب إليه النُحاة ، وكان رأي قطرب في الحركات : ((أنه عمل لفظي محض يقصد به تحريك أواخر الكلم للتخلص من إسكان الأواخر ، ولمراعاة الانسجام بين الأصوات حتى يتمكن المتكلم من النطق في درج الكلام بلا مشقة ولا عسر ، وهو بذلك يخرج على رأي الأكثرين في الإعراب إذ يرون أنه أثر المعنى في اللفظ ودليل على موقع اللفظ من الكلام))(٢٤).

وإبراهيم أنيس قد وافق قطرب في كون هذه الحركات لا معنى لها ، ولا مدلول لها وإنما اجتلبت للتخلص من الإسكان(٢٥).

وهناك بعض الآراء المتجنية على الإعراب إذ تعدُّه هو الخراب وعلينا التخلص منه، أو من جزء منه[٢٦].

إلا أن طرح الإعراب برمته يجعلنا نخلُط بين الفاعلية والمفعولية ((فلو أطرحت الإعراب في الأول وقلت:

ضرب علي محمد، الغرض بلاغي نقصد أن الأول هو المضروب لا لتبس السامع، وكذلك إذا قلت في الثاني كان واجباً عليٍ حبكَ ولم تُظهِر الإعراب، فان الغرض البلاغي يفوت))[٢٧].

ومع أن المؤلف يصرح أن الغرض البلاغي يفوت على السامع إلا أنه يصر على اطراح الإعراب بقوله ((وعلى هذا نصير إلى الدعوة الأخيرة اطراح الإعراب في المرفوعات على حدة أو في المرفوعات مع المنصوبات إلا إذا عكس في هذه الحالة الأخيرة الأصل))[٢٨].

وهذه الدعوات لن تجد اذناً صاغية من احد ، حتى من أولئك الذين يدعون لها .

المبحث الثاني: محاولات المحدثين في تيسير النحو

١- محاولة إبراهيم مصطفى

كانت أولى محاولات التيسير وقبل أن يظهر كتاب الرد على النُحاة لابن مضاء القرطبي ، الذي دعا فيه إلى إلغاء العامل والابتعاد عن التأويل ، وجاء كتاب إبراهيم مصطفى في سنة ١٩٧٣م[٢٩].

يرى إبراهيم مصطفى أن النحو فشل في أن يكون السبيل إلى تعلم العربية، نتيجة الشكوى من منهاجه وقد بذل في تهوينه جهوداً كبيرة، ووضعت أصول التعلم بشكل بارع لكي يكون قريباً وواضحاً إلا أن هذه المحاولات لم تتجه إلى القواعد نفسها، والى طريقة وضعها، فهو يرى أن الصعوبة تكمن في وضع النحو وتدوين قواعده[٣٠].

والقواعد التي أشار إليها هي عنده نوعان ((نوع لاتجد في تعليمه عسراً ولا في التزامه عناء ، ولا ترى خلاف النُحاة فيه كبيراً وذلك كالعدد ورعاية أحكامه في مثل: قال رجلان، والرجلان قالا وقال رجال. والرجال قالوا ---- ونوع آخر لايسهل درسه ولا يؤمن الزلل فيه،وقد يكثر عنده خلاف النُحاة،ويشتد جدلهم كرفع الاسم أو نصبه في مواضع من الكلام))[٣١].

ونرى إبراهيم مصطفى قد تأثر برأي قطرب في الحركات بأنها لا معنى لها إذ يقول إبراهيم مصطفى: ((أما علامات الإعراب فقلَ أن ترى لاختلافها أثراً في تصوير المعنى ، وقلَ أن يشعرنا النُحاة بفرق بين أن تنصب أو ترفع ---- فلو أن حركات الإعراب دوالَ على شيء في الكلام ، وكان لها أثر في تصوير المعنى يحسه المتكلم ويدرك مافيه من الإشارة ، ومن وجه الدلالة لما كان الإعراب موضع هذا الخلاف بين النُحاة ولا كان تعلمه بهذه المكانة من الصعوبة ، وزواله بتلك المنزلة من السرعة))[٣٢].

ثم ينتهي بعد ذلك إلى أن الله سبحانه وتعالى قد هداه إلى معرفة معانيها وهي عنده تعني ((الرفع علم الإسناد ودليل ان الكلمة يتحدث عنها ، الجر علم الإضافة سواء أكانت بحرف أم بغير حرف ، الفتحة ليست بعلم على الإعراب، ولكنها الحركة الخفيفة المستحبة التي يحب العرب أَن يختموا بها كلماتهم))[٣٣].

وهذا الرأي هو لصاحب المفصل ورأى شارحه ابن يعيش، ولم يشر إلى ذلك ولعل السبب في عدم ذكر تأثره برأي الزمخشري هو أنه أجرى تعديلاً عليه فيخرج به من حدود التبني والاختيار إلى عدِّه قولاً خاصاً به[٣٤].

كما إن إبراهيم مصطفى من أولئك الذين تأثروا برأي ابن جني بأن العامل هو المتكلم فيرفض أن تكون الحركات على آواخر الكلم في الجملة بأثر من عامل لفظي ، أو معنوي ظاهراً أو مقدراً[٣٥].

يرى إبراهيم مصطفى أن النُحاة في تعريفهم للنحو يقصرون النحو على الإعراب فغاية النحو عندهم بيان الإعراب ، وتفصيل أحكامه حتى سماه بعضهم بعلم الإعراب ويعتبره تضييقاً شديداً لدائرة البحث النحوي وتقصيراً له وحصره في جزء يسير مما ينبغي أن يتناوله ويرى أن يستبدل تعريف النحو[٣٦]. بدلاً من : ((علم يعرف به أحوال أواخر الكلم اعراباً وبناءً))[٣٧]. إلى ((قانون تأليف الكلام ، وبيان لكل ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة والجملة مع الجمل ، حتى تتسق العبارة ويمكن أن تؤدي معناها))[٣٨].

كما أنه عالج قضايا نحوية في كتابه إحياء النحو إذ رأى أن نصب اسم الأحرف المشبهة بالفعل جاء على التوهم وحقه الرفع ، وضم المنادى المفرد وحقه النصب ، والسبب في عدم نصبه هو إلا يلتبس بالمضاف إلى ضمير المتكلم ، ورأى في الممنوع من الصرف كونهم حرموه من التنوين ، وعدلوا به عن الكسرة إلى الفتحة خوفاً من الالتباس بالمضاف إلى ياء المتكلم حين يكسر غير منون[٣٩].

وقال في جمع المذكر السالم ((وأمره أهون فان الضمة فيه علم الرفع والواو إشباع والكسرة علم الجر ، والياء إشباع وأغفل الفتح لأنه ليس بإعراب فلم يقصد إلى أن يجعل له علامة خاصة ، واكتفى بصورتين في هذا الجمع ، وأما المثنى فيرى أنه قد شذ عن الأصل الذي قرره ، وعقد باباً للتوابع فاخرج العطف منها ، وجعل النعت السببي اتباعاً للمجاورة وأضاف إليها خبر المبتدأ فصارت التوابع عنده ثلاثة هي الخبر ،النعت،والبدل،وهذا يضم ماسماه النُحاة البدل ، وعطف البيان ، والتوكيد))[٤٠]. ، وقد عد العامل هو المتكلم ونادى بترك التعليل في النحو.

٢- محاولة أمين الخولي

من أولئك الداعين إلى التيسير في النحو ، وهذه الدعوة جاءت من صعوبة النحو، وأسباب هذه الصعوبة عنده هي ثلاثة : ((الأول: إننا نعيش بلغة غير معربة ولا واسعة ، حيث نتعلم لغة معربة وافرة الحظ من الإعراب واسعة الآفاق مع ذلك فكأننا بهذا نتعلم لغة أجنبية إذ إننا نعيش ونتعامل ونتفنن بل يفكر مثقفونا بهذه العامية----

الثاني: ---- ثقل إعرابها علينا فهو لايسهل ضبطه بقاعدة بل يسوده الاستثناء فتتعدد قواعده وتتقارب فالفتحة تنصب وتجر ، والكسرة تجر وتنصب.....الخ ،وهذا ماسميناه اضطراب الإعراب: الثالث: لاتستقر على حكم وقاعدة في الكلمة الواحدة ، أو التعبير الواحد ، فيجوز فيه النصب والجر أو يجوز فيه الرفع ،والنصب،والجر جميعاً .....وهذا هو اضطراب القواعد))[٤١].

يقول الخولي إن الأصل لهذا الحل هو ((أن ندع النُحاة وآراءهم وقواعدهم ونمضي إلى ما وراء ذلك من أصولهم التي استخرجوا منها هذه القواعد ... وان نرجح من منقول اللغويين / ومرويهم في اللغة . اوجهاً تدفع هذه الصعوبات وتقلل هذا التعدد ---- لكنا سنلاحظ في اختياره اعتبارين الأول : تقليل الاستثناء واضطراب الإعراب ما استطعنا إلى ذالك سبيلاً والثاني : ما هو بسبب من لغة الحياة والاستعمال عندنا ،فان لنا في عاميتنا : إعرابات بالحروف مثلا . قد نطمئن إلى أن لها أصلا عربيا))[٤٢].

وقد جوز لنفسه الأخذ من اللغات الأخرى أو الخارجة عن الأصول والقواعد العامة التي وضعها النُحاة اعتماداً

على عباراتهم .وفي هذه الإجازة يقول : ((كل ماورد أن القرآن قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء أكان متواتراً . أم آحاداً، أم شاذاً، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية...،٢- اللغات على اختلافها كلها حجة، ألا ترى أن لغة الحجاز في اعمال ما، ولغة تميم في تركه، كل منهما يقبله القياس فليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتها))[٤٣].

فهو يوجد من مثل اختلاف اللهجات أن نأخذ بما هو أقوى وأشيع فضلاً عن أنه يسوغ أن نأخذ بالأقل استعمالاً وشيوعاً والأضعف قياساً طالما انه يقارب العامية التي ننطق بها[٤٤].

تحدث الخولي عن اضطراب الإعراب بعده من صعوبات النحو العربي إذ يقول ((إذ كثرت فيما نعلم الاستثناءات في الافعال والأسماء جميعاً،فاتسعت لذلك الهوة بين لغة الحياة ولغة التعليم ووجدت الصعوبة))[٤٥].

ويذكر من هذه الاضطرابات الأسماء الستة ، والمثنى وما على صورته ، وجمع المذكر السالم ، وما على صورته ،والجمع بألف وتاء، يُنصب بالكسرة، حين يجر مالا ينصرف بالفتحة ويقول عنها بأنها مقابلة متعبة، وما لا ينصرف والاسم المنقوص ومن اضطراب الأفعال الخمسة والمضارع المعتل الآخر وتحدث عن اضطراب القواعد. ونأخذ مثالاً على ذلك، وكيف وِجد الحل على طريقته في تيسير النحو(٤٦).

يقول أمين الخولي في الأسماء الخمسة أو الستة : ((والمشهور منها يُعرب بالأحرف أو بالحركات الممطولة المشبعة ---- الخ، وهو في كل حال يختلف عن معتاد الإعراب بالحركات القصيرة، والنُحاة يعربونها بالحركة القصيرة المعتادة فيقولون ابكِ ---، كما أنهم قد يجعلونها من المقصور الملازم للألف في الأحوال كلها، ومن بني الحارث من ينطقها بأوجه الأول، وهم الذين يقصرونها كذلك))(٤٧).

ثم بعدها ينتقل إلى اللغة العامية فيقول ((إنها في هذه الثلاثة المشهورة من تلك الأسماء _أب،_أخ،_حم تنطق الأولين منها بالواو دائماً وتجعل الحم مقصوراً بالألف دائماً))(٤٨).

إذ يعلق على ذلك بان هذه اللغة هي ليست غريبة بل موجودة في العربية ويستشهد بإحدى القراءات: ﴿ تبت يدا أبو لهب ﴾ [المسد/١] . كذلك بما نقله الزمخشري عن قوله : كما قيل على بن أبو طالب ، ومعاوية بن أبو سفيان . وأما الحم فيقول فيها بأنها قُصرت بالإلف دائماً (٤٩).

ويُعقب على ذلك فيقول: ((فهل تتوسعون فتجيزون في تلك الأسماء ما جاز في الكنية فتبقونها بالواو دائماً في

أب وأخ – أو لا ترون هذا التيسير فترفضون هذا التوسع --- لكم ماتشاءون حين يجد بكم الجد في هذا التيسير العملي ----، وهو غير بعيد بأنه لون من القياس الذي أسس النُحاة عليه نحوهم))(٥٠)., فنرى أمين الخولي هنا يريد أن يهدم اساساً من العربية ألا وهو النصُب ، والجر ويكتفي بالرفع ظناً منه أن ذلك تسهيلٌ .

يتحدث أمين الخولي عن اضطراب القواعد واخذ مثالاً على ذلك " لم " التي تعمل الجزم وذكر أن القول متفرق فيها فهي أحياناً لا تجزم حملاً لها على " ما " أو " لا " فيرفع الفعل بعدها وأحياناً تُنصب في لغة أخرى :

((ويُقرأ في القرآن ﴿ ألم نَشرح لكَ ﴾ [الشرح/١] . فيما نقلوا وتخريجاتهم في هذا النصب قد ضعفوها كما في المغنى فيكون الفعل بعد لم مجزوماً أو مرفوعاً/أو منصوباً ---، ولم يبقَ إلا أن يخرج الفعل عن ميزته فيجر بعد لم(٥١).

فهذا النحو يدعوه باضطراب القواعد يحتاج إلى التيسير، ويعطي حلاً لاضطراب القواعد بان نلتزم أصول النُحاة التي أصلوها ونقوم بأمرين[٥٢].

((الأول : محاولة الاحتفاظ باطراد القواعد ما أمكن ، فإذا ما أدى هذا الاطراد إلى التسوية بين وجه لغوي قوي ووجه لغوي أقوى ؛ أو الجري على ماهو الأقل قوة ، فقد سمعنا ما تجيزه أصولهم من عدم اللوم في ذلك ---، الثاني : اختيار ما هو أيسر اعراباً ، أو اقرب فهماً ، أو أكثر رواجاً في حياتنا اللغوية الحاضرة ، حينما نريد طرد القاعدة ، وإقلال التفريع والأحوال والصور فيها))[٥٣].

ويعطي مثالاً على ذلك في الاستثناء فيقول في الكتاب المدرسي الصغير بدلاً من أن نقول: ((أنه يستثنى بخلا، وعدا، وحاشا، فيجوز في المستثنى بها النصب ويجوز فيه الجر هذا إذا لم يسبق خلا وعدا كلمة ما فيجب نصب ما بعدها))[٥٤].

ويستنتج أن النصب مشترك في كل الأحوال، كان الأولى أن نقول: ((أن الاستثناء بخلا، وعدا، وحاشا له حكم واحد دائماً هو نصب المستثنى، وقد تدخل ((ما)) على خلا وعدا))[٥٥].

٣- محاولة احمد عبد الستار الجواري

ألف الجواري كتابه نحو التيسير سنة ١٩٦٢ وكان متاثراً بإبراهيم مصطفى الذي كان أستاذه وتحدث الجواري في كتابه في عدة موضوعات من ذلك[٥٦] : السبيل القويم إلى التيسير ونحو القرآن ، والعامل ، والموقف من نظرية العامل[٥٧]. وجاءت دعوته إلى التيسير على شكل أفكار مبثوثة هنا وهناك في كتابه نحو التيسير .

كما انه : ((ألف في سنة ١٩٧٤ كتابيه " نحو الفعل " " ونحو القرآن " منطلقاً في الأول من دعوته إلى دراسة الجملة اولاً ، ثم ما تتألف منه ثانياً ، ومنطلقاً في نحو القرآن من أن وضع القواعد على أساس الأسلوب القرآني، وترسم تراكيبه يعيننا على فهم التراكيب البليغة ، ومحاكاتها...، وفي سنة ١٩٨٧ ألف كتابه نحو المعاني مهتدياً بكتاب عبد القاهر الجرجاني دلائل الإعجاز ، ودعا فيه إلى التركيز في نظم الكلام ، تقديمه ، وتأخيره، وحذفه، وذكره، وإيجازه وإطنابه، وتوكيده، وتقييده وإطلاقه))[٥٨].

إلا أننا نلاحظ في كتابه (نحو التيسير) انه مال فيه إلى الاطناب في وصف عيوب منهج النُحاة الأوائل ، من ذلك كثرة القواعد وتشعبها تشعباً كبيرا؛ لاعتمادهم على كل كلام العرب شعراً ونثراً ، ومثلاً وحكاية تُحكى، وعبارة تروى،وابتعادهم عن الاستشهاد بالقرآن ، وغلبة المنطق ، وغلبة الإعراب بدلاً من دراسة التراكيب، وإدخال العامل في النحو ، وإتباع طريقة الفقهاء ، وتجاهل طبيعة البحث اللغوي[٥٩].

وصف لنا الجواري حالة النحو ، وما آل اليه في العصر الحديث من بعد عن أفكار الدارسين ، وصعوبة في المنهج إذ يقول : إن النحو في صورته الحالية قد أصبح ((حفظاً واستظهاراً وتقليداً ومتابعة، ونضب فيه

على مر الأيام رونقه ، وغار ماؤه ، وابتعد عن واقع الحياة العقلية ---، واللغة هي وسيلة التعليم الأولى وسبيله الأول، ولا بد أن تكون هذه الوسيلة ميسرة مهيأة متينة دقيقة))[٦٠] فهو من دعاة تسهيل النحو وتقريبه من الأفهام وربط هذا النحو بأفكار الدارسين، والنحو عنده أصبح

بين طائفتين مختلفتين الأولى[٦١] : ((تعرفه معرفة حفظ واستظهار وتقليد وتقول فيه : ما ترك الأول للآخر شيئاً ، والثانية : تحس بجانب النقص فيه ، وتشعر بالحاجة إلى إصلاحه وتيسيره وتجديد حياته، ولكنها تجعل قديمة ولا تحسن التصرف في مادته))[٦٢].

وقد دعا إلى إصلاح النحو أو معالجته من خلال:

١- أن يدرس في صورته الأولى دراسة واعية عميقة لاتغفل عن الغاية ، ولا تتجاهل أسباب الانحراف فيها.

٢- إدراك لما ينبغي أن يبقى وما ينبغي أن يحذف من أجزائها وأبوابها --- ، وان منها ابواباً لم تفتحها الحاجة،ولا طبيعة اللغة ، وإنما فتحتها ضرورة في الشاذ من الكلام والغريب من التعبير لا يفيد منها دارس،ولا ينتفع بها حتى المتخصصين.

٣- أن يلوذ بأسلوب القرآن وتركيبه حتى لا يشتط ولا يبعد عن الصواب ، ولا ينساق في متاهات الغريب والشاذ من اللهجات ولا يجافي سبيل العربية اللاحب إلى دروب المنطق ومنعطفاته وما يوعر من حزونه[٦٣].

٤- دراسة التركيب وطبيعته وأسلوب التعبير باللغة عن الأفكار وعن المشاعر.

٥- تجريده مما شابه من شوائب لا مكان لها في النحو واللغة، ولا طائل من ورائها.

٦- دعا إلى دراسة معنى العمل في النحو بدلاً من إلغاء العامل كله، فان لهذا المعنى أثره في كل جزء؛ بحيث يدل على مكانة المعنى ، وموقعه من التركيب.

٧- دعا إلى الابتعاد عن الأمثلة المصنوعة لاسيما في باب الاشتغال، واستعمال أساليب وجمل لا تعرفها العربية كالعبارة المشهورة: الذي يطير فيغضب زيد الذباب.

٨- الابتعاد عن الشواهد الشاذة لان منها ماهو مصنوع ، أو غير منسوبة إلى قائله ، كما دعا إلى الاستشهاد بالقرآن بدلاً من الشعر .

٩- كما دعا إلى تبويب النحو بدلاً من تشتيت الذهن ، وبعثرة الفكرة في أجزاء متفرقة كما فعل النُحاة الأقدمون؛ وبذلك أصبح صعباً على الدارسين .

١٠- تصحيح المنهج وذلك أن يُدرس منهج البحث النحوي دراسة عميقة تستغرق أجزاءه وترد كلاً منها إلى أصوله ثم يعرض هذا المنهج بعد ذلك على

١١- معايير البحث العلمي الحديث فيطرح منه ما لا يوافق أصوله[٦٤].

٤- محاولة مهدي المخزومي

من المحاولات التي ظهرت في العراق لتيسير النحو العربي وإصلاحه، وكانت هذه المحاولة في ((سنة ١٩٦٤ في كتابه (في النحو العربي نقد وتوجيه)، وكتابه (في النحو العربي قواعد وتطبيق) على المنهج العلمي الحديث سنة ١٩٦٦))[٦٥].

ودعوة المخزومي إلى التيسير تكمن في تخليص ((الدرس النحوي مما عَلِق به من شوائب جرها عليه منهج دخيل ،هو منهج الفلسفة الذي حمل معه إلى هذا الدرس فكرة العامل ---- ،وان نحدد موضوع الدرس اللغوي))[٦٦].

لذلك فهو دعا إلى التخلص من سيطرة المنهج الفلسفي على النحو ، وان يبطل العامل في النحو وقدرته على العمل ، ورأى في إبطال العامل النحوي أن تنهار كل مابناه عليه من تقديرات ، وأبواب أساسها القول بالعامل والتنازع والاشتغال ، وكالقول بالالغاء والتعليق ، ووجوب تأخيره الفاعل عن الفعل ، والقول بأعمال (ليس) وأخواتها النافيات. اعمال أفعال الكينونة[٦٧].

وقد عاب على النُحاة إدخال المنطق والفلسفة في النحو فوظيفة النحو عنده هي الدراسة الوصفية التطبيقية وهو :

((أن يسجل لنا ملاحظاته ونتائج اختياراته في صورة أصول وقواعد تمليها عليه طبيعة هذه اللغة ، واستعمالات أصحابها ، وأن يصف لنا مثلاً مايطرأ على الكلمة ، أو الجملة وأوضاعها المختلفة ، فإذا قال النحوي مثلاً:

إن الفاعل مرفوع كان يستند في استنباط هذا الأصل في استقراء واع، وملاحظة دقيقة، ونظر صائب في الأساليب وليس له أن يفلسف ذلك، أو يبنيه على حكم من أحكام العقل؛ لان اللغة ظاهرة اجتماعية تخضع لما يخضع له المجتمع))[٦٨].

ولم يعارض المخزومي القياس جملةً وتفصيلاً إنما كان يعارض المغالاة فيه ، وماجرّه على النحو إذ قال :

((فقد يكون قياسا مبنياً على أساس التشابه بين المقيس ، والمقيس عليه ، وقد يكون قياساً مبنياً على اشتراك المقيس عليه في علة ظنوا أن الحكم النحوي قائم عليها ، ومن هنا أسهبوا في الكلام على العلل زعماً منهم أن العرب كانوا

يبنون عليها أحكام لغتهم ، وغلوا في ذلك غلواً جعلهم يبعدون في فلسفة القياس وأنواعه وحشوا كلامهم في اللغة والنحو بضروب من البحث الفلسفي ، ودخلوا في جدل طويل انتهى بالدرس النحوي إلى أن يكون في الموضع الذي وضعوه فيه))[٦٩].

وقد عد المخزومي القياس الذي يجب اتباعه ، هو ذلك القياس القائم على أساس المشابهة ، ومحاكاة المسموع والمعروف من كلام العرب ، وأساليبهم ، كما فعل الخليل والفراء إذ كانا يقيسان ما لم يُعرف على ما

عُرف مما سمعاه من العرب الموثوق بفصاحتهم في اتصالهم بهم ، فكانا يعتمدان على الدرس اللغوي ولم يفلسفا المسألة بأن تتكلف تعليلاً عقلياً[٧٠].

من ذلك دعا المخزومي إلى التيسير في النحو ودافع عن هذه الفكرة فالتيسير عنده : ((ليس اختصاراً . ولا حذفاً للشرح والتعليقات ؛ ولكنه عرض جديد لموضوعات النحو يُيسير للناشئين أخذها ، واستيعابها وتمثلها ، وأن يكون التيسير وافياً بهذا ما لم يسبقهُ إصلاح شامل لمنهج هذا الدرس وموضوعاته أصولاً ومسائل))[٧١].

أصبحت الحاجة إلى منهج جديد في النحو من متطلبات العصر يخلو من الشوائب والتعليلات الفلسفية التي اصطنعها القوم لذلك حدد المخزومي مايدرس في النحو العربي بحيث لا يمكن أن نستغني في دراستنا للغة عن الموضوعات التالية :

((١- موضوع الدرس الصوتي، أي انه يتناول الصوت من حيث مخرجه ومن حيث صفته ومن حيث امتزاجه بغيره من الأصوات.

٢- وموضوع الدرس الصرفي هو الكلمة المفردة، وهو يبحث فيها من حيث بنيتها ومن حيث زِنتها، ومن حيث اشتقاقها، ومن حيث تجردها وزيادتها إلى غير ذلك مما يتعلق بالكلمة.

٣- وموضوع الدرس النحوي ، هو الكلمة مؤلفة من غيرها أو هو الجملة ، وتدرس الجملة فيه من حيث نوعها، ومن حيث مايطرأ لأركانها من تقديم وتأخير أو ذكر وحذف أو إضمار ، ومن حيث مايطرأ عليها ___ أي الجملة من استفهام أو نفي أو توكيد كل هذا مما يرتبط بموضوع الدرس النحوي ___ أعنى الجملة ___ ارتباطاُ وثيقاً لا يصح إغفاله أو إهماله))[٧٢].

أكد المخزومي على الجملة في أكثر من موضوع فالدرس النحوي عنده يجب أن يعالج موضوعين عدهما مهمين لا ينبغي أن يفرط الدارسون في واحدٍ منهما ، وهو الجملة من حيث تأليفها ، ونظامها ، وطبيعتها ، وأجزائها ، وما يطرأ عليها من تقديم وتأخير ، وإظهار وإضمار ، والأخر ما يعرض للجملة من معان عامة تؤديها أدوات التعبير كالتوكيد وأدواته ، والنفي وأدواته ، والاستفهام وأدواته ، ووضعها في الكلام بحسب مقتضى الخطاب ، ومناسبة القول فهو بذلك يردها على أساليب البلاغة التي تُعنى بالمسند والمُسند اليه[٧٣].

يقرر المخزومي أن الضمة علم الإسناد،دالة على أن الكلمة مسند اليه أو تابع له : وهو : ((لا يشير بحال إلى العامل ، ولا يزعم وجوده والواقع أن الضمة ليست اثراً لعامل لفظي ، ولا معنوي ، وإنما هي مظهر من مظاهر العربية في توزيع الوظائف اللغوية أو القيم النحوية))[٧٤].

وهو بهذا يلغي دور العامل في الرفع والجر ، ويرى أن الفتحة في حالة النصب ليست علماً لشيء خالص ، وإنما هي تعني خروج الكلمة عن نطاق الإسناد ، أو الإضافة كالحال والتمييز ، والفتحة عنده هي حركة خفيفة مستحبة يهرع إليها العربي ما وجد إلى الخفة سبيلاً ،

وهنا الرأي أخذه من الخليل في حكمه على المنصوبات ، كما دعا إلى إلغاء العامل ، والابتعاد عن التأويلات(٧٥).

وأما قوله في تنازع الأفعال في أن الفعل لا عمل له بعكس ماذهب اليه النُحاة : ((إن هذا الأصل الذي بنوا عليه هذا الباب أعنى باب التنازع – باطل من أساسه ، فليس الفعل عاملاً وليس هو الذي يرفع أو ينصب ؛ لان الرفع والنصب وغيرها عوارض يقتضيها الأسلوب، وتقتضيها طبيعة اللغة ، وإذا لم يكن الفعل عاملاً بطل كل مابُني على هذا من أحكام ، ثم بطل هذا الباب))(٧٦). ووظيفة الفعل عند المخزومي هي : ((لغويه تختلف عما زعموه --- وهي النص على تجديد بنسبة المسند إلى المسند إليه في حقبة من حقب الزمان غالباً))(٧٧).

وهنا أراد المخزومي أن يتخلص من غلبة المنطق والفلسفة في النحو العربي فوقع فيهما .

٤- محاولة إبراهيم السامرائي

حاول إبراهيم السامرائي تيسير النحو ودعا اليه بدراسته كمنهج وصفي للظواهر اللغوية ، وهذا المنهج يحاول الابتعاد عن التأويل ، والتعليل ، والتأمل ، وينبغي على هذا أن نبطل مسالة العلة والعامل ، كما أن هذا المنهج الوصفي يبعد عن الكثير من المسائل النحوية كالاعراب التقديري(٧٨).

ويرى إبراهيم السامرائي أن النحو القديم بعيد عن ضوابط العربية التي تعصم اللسان عن الزلل وتحفظ للعربية فصاحتها فقد انتقل علم النحو إلى علم كسائر العلوم تطلب لذاتها ، ويسعى طلابها اليه كما يسعى إلى الحديث والفقه(٧٩).

يعلق السامرائي على صيغتي التعجب (ما أفعله و أفعل به) وفي إعراب ما أحسن زيداً. ذكر النُحاة في إعراب هذه الصيغة : ((بأن ما مبتدأ وهي نكرة تامة بمعنى شيء عند سيبويه ، وأحسن فعل ماض فاعله ضمير مستتر عائد على ما وزيداً مفعولاً به ، والجملة خبر عن ما))(٨٠).

ويرد السامرائي على النُحاة بان هذا الإعراب باطل كله ومحض تلفيق ويتساءل عن كيف تكون ما مسنداً اليه مبتدأ؟ فأين الجملة الاسنادية وأين طرفاها؟ ويتساءل لماذا جعل أحسن فعلاً مع أنه يخلو من أي فكرة زمنية وكيف يكون الفاعل مستتراً وزيداً مفعولاً به في حين إن أحسن لا يصاغ إلا من الفعل اللازم، ويرى السامرائي في كل ذلك أن التعجب له أسلوب خاص لا يمكن أن يدخل في حيز الجمل الخبرية الاسنادية(٨١).

وقد وجه الدارسين إلى دراسة اللغة العربية باتجاهين : الاتجاه اللغوي ويشمل :

١- معرفة الأصوات،حقيقة الأصوات وكيف نشأت والجهاز الصوتي،والأصوات العربية.

٢- الكلمة العربية: بناؤها: الثنائية، الثلاثية، وبناء الرباعي.

٣- دراسة الأسماء وتشمل المعارف من الضمائر ، وأسماء الإشارة،والأسماء الموصولة والعلم والنكرة والمعرفة.

والاتجاه الثاني : هو الاتجاه النحوي ويشمل جميع أبواب النحو فذكر الجملة الفعلية والاسمية والمرفوعات والمنصوبات والمجرورات وجميع التوابع ولم يذكر بابي التنازع والاشتغال(٨٢).

ويمكن تلخيص دعوته بأنها قائمة على إلغاء العامل ، والأخذ بالمنهج الوصفي ؛لان النحو في الدراسات الحديثة وصف للغة المكتوبة،وترك التعليل؛لأنه دخيل على العربية جاء من سيطرة المنطق والعقلية الفلسفية على أذهان الدارسين وحذف القواعد التي لا سند لها في لسان العرب كالتقدير والأمثلة التي لا أصل لها مثال على ذلك قول النُحاة المشهور : الذي يطير فيغضب زيداً الذباب، وتنسيق أبواب النحو ، وإلحاق المتشابهات مع بعضها بعضاً كجمع حروف النفي ، ودمج نائب الفاعل بالفاعل ، والاشتغال في باب المفعول به ، ودراسة الجملة والتركيب في العربية(٨٣).

وهناك محاولات عديدة في تسهيل النحو من الناحية العملية أو كأنها تحاول التيسير، من أمثال الدكتور أمين علي السيد ، والدكتور عبدالحميد السيد طلب ، وكمال اليازجي(٨٤).

الخاتمـــة

وكانت من بين النتائج التي أسفرت عن محاولات أو دعوات التيسير مايأتي :

١- دعوة إبراهيم مصطفى تمثلت بإلغاء العامل ، وجَعَلَ الرفع علم الإسناد والجر علم الإضافة ، والفتحة ليست

بعلامة إعرابية لان المنصوبات في العربية أكثر من المرفوعات وجاء بتعليلات أخرى وكأن النحو يحتاج إلى مزيد من التعليل .

٢- أهم ماعند أمين الخولي هو جعل النحو للحياة كالفقه كما دعا إلى ترك النُحاة وأرائهم وقواعدهم ونمضي إلى

ما وراء ذلك من أصولهم التي استخرجوها من هذه القواعد، وأن نرجح من منقول اللغويين ومرويهم في اللغة ، ونقلل من الاستثناء واضطراب القواعد كما أنه دعا إلى الأخذ بلهجة حتى وأن كانت نادرة طالما إعرابها يوافق إعراب العامية.

٣- وأما دعوة أحمد الجواري فقد كانت تدعو إلى دراسة النحو دراسة واعية عميقة لا تغفل عن الغاية، ولا تتجاهل أسباب الانحراف، ودعا إلى حذف أبواب في النحو لا لزوم لها ، ووضع القواعد على ما جاء في القرآن من أساليب وتراكيب بمعنى دراسة النحو القرآني، وكذلك دراسة الجمل ودعا إلى ترتيب أبواب النحو برد المتشابهات بعضها إلى بعض وطرح نظرية العامل من النحو؛ لأنه يعدها نظرية سطحية دخيلة والكشف عن معاني الإعراب، وأحواله من الرفع ، والنصب ، والجزم ، وتعليل قواعد النحو وإحكامه تعليلاً يقبله العقل ويسلم به حتى لا يكون الأمر قاصراً على حفظ تلك القواعد .

٤- وأما دعوة مهدي المخزومي في التيسير فتدعو إلى دراسة النحو دراسة صوتية لغوية ليعرف الدارس كثيراً

من الظواهر اللغوية ، وامتزاجها بالنحو من إبدال ، وإعلال ، وإدغام ومخارج حروف وصيفاتها وامتزاجها بغيرها من الأصوات ، ودراسة صرفية تخص بنية الكلمة، ودراسة نحوية تختص بدراسة الجملة من حيث نوعها ومايطرأ عليها من تقديم وتأخير وغيرها.

وكذلك دعا إلى دراسة اللغة والنحو وفق قياس قائم على محاكاة المسموع والمعروف من كلام العرب وأساليبهم ، وكذلك دعا إلى الابتعاد عن التأويلات والتقديرات ، ودعا إلى العناية بالجانب البلاغي لتراكيب الجمل ومعانيها، وإلغاء العامل.

٥- دعوة إبراهيم السامرائي قد ركزت في الأخذ بالمنهج الوصفي لان النحو في الدراسات الحديثة وصف للغة مكتوبة كما دعا إلى الابتعاد عن الإعراب التقديري؛لأنه بعيد عن المنهج الوصفي ودعا إلى ترك التعليل ؛لأنه قد أبعد النحو عن طبيعته بسبب سيطرة المنطق ، والعقلية الفلسفية ، وحذف القواعد التي لا أساس لها في كلام العرب فهو قد ابتعد عن التقدير ودعا إلى تنسيق أبواب النحو مثلاً دمج نائب الفاعل بالفاعل،والاشتغال في باب المفعول به، ولقد دعا السامرائي إلى دراسة النحو وفق منهج المخزومي في ذلك إذ قسم الدراسة إلى قسم لغوي يدرس الصوت اللغوي والمخارج والصفات،ودراسة الكلمة من الناحية الصرفية ودراسة الأسماء: المعارف،الضمائر ،وأسماء الإشارة،والقسم الثاني يشمل دراسة جميع أبواب النحو الجمل الفعلية،والاسمية،والمرفوعات،والمنصوبات،والمجرورات،وجميع التوابع إلا انه لم يذكر باب التنازع والاشتغال لأنه قد دمجها ضمن الأبواب الرئيسة للنحو.

وهكذا نرى أن الدعوات تشابهت من حيث المضمون ومن حيث تيسير النحو والابتعاد عن العلة والعامل،
والأسلوب الفلسفي والمنطقي والتأويلات والتقديرات التي أثقلت النحو لكنها لم تغير شيئاً وبقي النحو كما هو .

الهوامش

١- النحو العربي نقد وبناء ، إبراهيم السامرائي ص٧.

٢- النحو العربي نقد وتوجيه مهدي المخزومي ص٩.

٣- ينظر كتاب الحَيوان للجاحظ ، ١/٣٧- ٣٨ مقدمة الرد على النُحاة لشوقي ضيف.لابن مضاء القرطبي ص٨.

٤- ينظر النحو العربي نقد وتوجيه ص٢٥.

٥- ينظر المصدر نفسه ص٢٦.

٦- ينظر ظاهرة الشذوذ في النحو العربي.د. فتحي عبد الفتاح الدجني ص٥٣٠.

٧- ينظر النحو العربي نقد وبناء/إبراهيم السامرائي ص١٩٥-١٩٦.

٨- الرد على النُحاة مقدمة شوقي ضيف ص٣-٤.

٩- المصدر نفسه ص٧.

١٠- ينظر المصدر نفسه ص٧-٨.

١١- ينظر النحو العربي نقد وتوجيه ص٨-١٤.

١٢- ينظر المصدر نفسه ص١٤-١٥.

١٣- نحو التيسير عبد الستار الجواري ص٤١-٤٢.

١٤- ينظر المصدر نفسه ص٤٢.

١٥- ينظر المصدر نفسه ص٢٥.

١٦- ينظر قضية الإعراب في النحو العربي د. عبد الحسين المبارك ص١١٦.

١٧- ينظر المصدر نفسه ص١١٣.

١٨- قضية الإعراب في النحو العربي ص١١٣

١٩- ينظر المصدر نفسه ص١١٣.

٢٠- ينظر المصدر نفسه ص١١٥.

٢١- ينظر المصدر نفسه ص١١٥.

٢٢- ينظر نحو التيسير ص٢١.

٢٣- إحياء النحو،إبراهيم مصطفى (المقدمة) ص.ز.

٢٤- نحو التيسير، احمد عبد الستار الجواري ص٣٢.

٢٥- ينظر المصدر نفسه ص٣٤.ومن إسرار أللغة، إبراهيم أنيس ص ٢٠٢

٢٦- نحو عربية فضلى،الجنيدي خليفة ص٧٥.

٢٧- ينظر المصدر نفسه ص٧٦.

٢٨- ينظر المصدر نفسه ص٧٦.

٢٩- ينظر النحو العربي مذاهبه وتيسيره ص٢٤٤.

٣٠- ينظر إحياء النحو.إبراهيم مصطفى (المقدمة) ص.ذ.

٣١- المصدر نفسه (المقدمة) ص.ذ،هـ.

٣٢- المصدر نفسه (المقدمة) ص.د.

٣٣- المصدر نفسه (المقدمة) ص و،ز.

٣٤- ينظر العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه،خليل عمايره ص٧٣.

٣٥- ينظر المصدر نفسه ص٧٣.

٣٦- ينظر إحياء النحو ص١.

٣٧- المصدر نفسه ص١.

٣٨- المصدر نفسه ص١.

٣٩- ينظر النحو العربي مذاهبه وتيسيره ص٦٤٤.

٤٠- المصدر نفسه ص٦٤٥.

٤١- مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب. أمين الخولي ص٤٢-٤٣.

٤٢- المصدر نفسه ص٤٥.

٤٣- المصدر نفسه ص٤٥,٤٦.

٤٤- ينظر المصدر نفسه ص٤٦,٤٧.

٤٥- المصدر نفسه ص٤٨.

٤٦- ينظر المصدر نفسه ص٤٨-٥٧.

٤٧- المصدر نفسه ص٤٨

٤٨- المصدر نفسه ص٤٨،ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٥٢/١ .

٤٩- ينظر المصدر نفسه ص٤٨-٤٩. ينظر الكشاف ٢٩٦/٤ ، وفتح القدير ٥٤٣/٥.

٥٠- المصدر نفسه ص٤٩.

٥١- ينظر المصدر نفسه ص٥٧، ينظر مغني اللبيب عن كتب الاعاريب ٤٢٥/٢.

٥٢- ينظر المصدر نفسه ص٥٩.

٥٣- المصدر نفسه ص٥٩.

٥٤- المصدر نفسه ص٥٩.

٥٥- المصدر نفسه ص٥٩.

٥٦- ينظر النحو العربي مذاهبه وتيسيره د.مجهد جيجان الدليمي ص٢٥٦.

٥٧- ينظر نحو التيسير.احمد عبد الستار الجواري ص١١-٤٦.

٥٨- النحو العربي مذاهبه وتيسيره ص٢٥٦.

٥٩- ينظر النحو العربي ص١٢-٦٤.

٦٠- المصدر نفسه ص١٠.

٦١- ينظر المصدر نفسه ص١١.

٦٢- المصدر نفسه ص١١.

٦٣- ينظر المصدر نفسه ص١٣,١٢,١١.

٦٤- ينظر المصدر نفسه ص٦٥,٦٤,٥٦,٥٥,٥٢,٥١,٤٨,٢٤,٢١,١٣

٦٥- النحو العربي مذاهبه وتيسيره ص٢٥٩.

٦٦- في النحو العربي نقد وتوجيه،مهدي المخزومي ص١٥-١٦.

٦٧- ينظر المصدر نفسه ص١٦.

٦٨- المصدر نفسه ص١٩.

٦٩- المصدر نفسه ص٢٢.

٧٠- ينظر المصدر نفسه ص٢٢.

٧١- المصدر نفسه ص١٥.

٧٢- المصدر نفسه ص٢٨.

٧٣- ينظر النحو العربي نقد وتوجيه ص١٧، ينظر النحو العربي مذاهبه وتيسيره ص٢٦٠.

٧٤- النحو العربي نقد وتوجيه ص٧٠.

٧٥- ينظر المصدر نفسه ص٨١,٨٦.

٧٦- المصدر نفسه ص١٦٣.

٧٧- المصدر نفسه ص١٦٣.

٧٨- ينظر النحو العربي نقد وبناء،إبراهيم السامرائي ص١٢٤. ظهر هذا الكتاب في سنة ١٩٦٨

٧٩- ينظر المصدر نفسه ص١٢٤.

٨٠- المصدر نفسه ص١٠٦.

٨١- ينظر المصدر نفسه ص١٠٦.

٨٢- ينظر المصدر نفسه ص١٠,٩.

٨٣- ينظر النحو العربي مذاهبه وتيسيره ص٢٦١,٢٦٢,٢٦٣.

٨٤- ينظر في علم اللغة. د.أمين علي السيد، تهذيب النحو د.عبد الحميد السيد طلب والأصول العملية في القواعد.

المصـــادر والمـــــراجـع

١- إحياء النحو،إبراهيم مصطفى. القاهرة، مطبعة لجنة، التأليف والترجمة والنشر، ١٩٥٩.

٢- الأصول العملية في قواعد اللغة،إعداد كمال اليازجي،دار الجيل بيروت .

٣- تهذيب النحو، الدكتور عبد الحميد السيد طلب، الناشر الصدر لخدمات الطباعة، ط٢، ج١.

٤- الرد على النُحاة،لابن مضاء القرطبي (٥٩٢هـ)،تحـ/ د.شوقي ضيف،دار المعارف.

٥- شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك ، بهاء الدين ابن عيقل، تحـ/محيي الدين عبد الحميد ، مكتبة دار التراث القاهرة،سنة ١٩٩٨ م

٦- ظاهرة الشذوذ في النحو العربي د. فتحي عبد الفتاح الدجني الناشر وكالة المطبوعات –الكويت ١٩٧٤، توزيع دار القلم، بيروت–لبنان.

٧- العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي،خليل احمد عمايره،جامعة اليرموك.دت.

٨- فتح القدير الجامع بين فني الرواية من علم التفسير،محمد بن علي بن محمد الشوكاني (١٢٥٠هـ)، بيروت– لبنان.

٩- في علم النحو د. أمين علي السيد، دار المعارف بمصر، ط١، سنة ١٩٧٢.

١٠- كتاب الحَيوان للجاحظ ، تحـ / عبدالسلام هارون ، دار الجيل– بيروت ١٤١٦ هـ – ١٩٩٦ م .

١١- مجلة الضاد قضية الإعراب في النحو العربي الدكتور عبد الحسين المبارك ج٣ ذو الحجة ١٤٠٩هـ–١٩٨٩. طبع في دار الشؤون الثقافية العامة .

١٢- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) تحـ/حسن حمد ،دار الكتب العلمية – بيروت لبنان ط١ ،١٩٩٨م.

١٣- من اسرار اللغة ، ابراهيم انيس ، مكتبة الانجلو المصرية ، ط ٨ ، سنة ٢٠٠٣

١٤- مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب. أمين الخولي،دار المعرفة،ط١،سنة ١٩٦١.
١٥- نحو التيسير دراسة ونقد منهجي،د. احمد عبد الستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٤٠٤هـ-.١٩٨٤
١٦- نحو عربية فضلى،الجنيدي خليفة،منشورات،دار مكتبة الحياة-بيروت.
١٧- النحو العربي مذاهبه وتيسيره. د.مجهد جيجان الدليمي د. محمد صالح التكريتي، د. عائد كريم علوان الحريزي،جامعة بغداد سنة .١٩٩٢
١٨- النحو العربي نقد وبناء د. إبراهيم السامرائي دار الصادق- بيروت ساعدت جامعة بغداد على طبعه .
١٩- النحو العربي نقد وتوجيه د. مهدي المخزومي دار الرائد العربي بيروت – لبنان ط٢ ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦ .